

حائز على شهرة معمارية عالمية كأضخم صرح قضائي يتم بناؤه في الشرق الأوسط

الديوان الأميري: نسبة الإنجاز الكلية في مشروع قصر العدل الجديد تلامس 60% في وقت قياسي



■ مشروع قصر العدل الجديد

الضخمة، وذلك باعتباره شريك رئيسي في التنمية الوطنية لأكثر من خمسون عام، مؤكداً على دعمه المستمر لجهود الديوان الأميري الرامية لتسريع وتيرة إنجاز المشاريع الكبرى للدولة.

وبناءً على ذلك، أوضح شعيب أنه تم إنجاز نحو 60% تقريباً من أعمال المشروع، ويتضمن ذلك إنجاز حوالي 90% من الأعمال الإنشائية للهيكلة الخرساني في وقت قياسي حتى في ظل جائحة كورونا وتبعاتها على البلاد، وجاري حالياً استكمال أعمال الإكثروميكانيك والتشطيبات وتركيب كسوات الرخام الإيطالي والزجاج اللواجهات، ذلك بالإضافة إلى أعمال عزل الأسطح والأعمال الخارجية وتركيب المصاعد.

ومن الناحية التصميمية، ذكر شعيب أن واجهات المبنى مستوحاة من عناصر العمارة

محكمة وحوالي 284.000 متراً مربعاً من المساحات الإدارية والمكتبية، كما يضم غرف للتداول وقاعات انتظار وغرف لحجز المتهمين، ومكتبة قضائية، وأماكن استراحة، وكافيتيريات، ومسرح وقاعات محاضرات، وسيتم تخصيص مداخل ومخارج منفصلة للقضاة والموظفين والمراجعين والمتهمين كل على حدة، إلى جانب مبنى خاص بمواقف السيارات تصل قدرته الاستيعابية لحوالي 3.129 موقفاً آلياً وتقليدياً.

من جانبه، لفت الرئيس التنفيذي للمكتب العربي، المهندس طارق حامد شعيب، إلى الجودة العالية والمعايير العالمية التي تتم وفقها عملية التنفيذ، بالإضافة إلى تعيين تكنولوجيا البناء الحديثة والمتطورة، والتي تعتبر جزءاً من خبرات المكتب العربي الذي يتميز بها في تنفيذ المشاريع

الأميري - إبراهيم أشكناني، قائلاً: "تم تصميم مشروع قصر العدل الجديد على شكل برجين متقابلين تبلغ مساحته الإجمالية نحو 400 ألف متر مربع، متضمنة المساحة القائمة عليها مبنى قصر العدل الحالي، وتصل مدة إنجاز المشروع إلى 1660 يوماً، مقسمة إلى مرحلتين، الأولى مدتها 820 يوماً وتقع على الجزء الشمالي من المشروع، والمرحلة الثانية مدتها 840 يوماً وتقع ضمن موقع المبنى القائم لقصر العدل.

أضاف أشكناني: "مشروع قصر العدل الجديد يقع على مساحة أرض تبلغ حوالي 33.385 متراً مربعاً، ويتكون من برجين معلقين متقابلين يحاكي بهما شكل ميزان العدل، ويتألف من 26 طابقاً (متضمنة 3 سراديب) بإطالات مباشرة على الخليج العربي، ويشمل المشروع أكثر من 141 قاعة

أعلن الديوان الأميري عن أبرز الإنجازات في مشروع قصر العدل الجديد، حيث استُكملت أكثر من نصف الأعمال من المشروع ككل، والذي يتم تشييده بتوجيهات من حضرة صاحب السمو أمير البلاد - حفظه الله ورعاه، كجزء من خطة التنمية وتحقيق رؤية الكويت الجديدة بحلول عام 2035. هذا ويعد مشروع قصر العدل الجديد واحداً من أهم المشاريع على مستوى الدولة، والحائز على شهرة معمارية عالمية كأضخم صرح قضائي يتم بناؤه في الشرق الأوسط.

ويذكر أن الديوان الأميري قد كلف بمتابعة هذا المشروع الضخم بالتعاون مع المكتب العربي، والذي يمثل الاستشاري الكويتي المصمم ومدير المشروع، لتسليمه للجهة المستفيدة وهي وزارة العدل، وفي هذا السياق، صرح المهندس في الديوان

خلال اجتماع وزير البلدية مع مديرعام هيئة البيئة تعاون حكومي للتعامل مع النفايات وفق الوضع الراهن في الكويت

الشرقاوي: تثبيت 84 وظيفة إشرافية

الرومي خلال جولة تفقدية لجمع محاكم الضروانية؛
ذللوا جميع العقبات أمام مراجعي الوزارة

■ الشايع مترئسا الاجتماع

أعلنت الهيئة العامة للبيئة عقد اجتماع أمس الأربعاء، بمشاركة عدة جهات حكومية مناقشة المنظومة المتكاملة للتعامل مع النفايات والوضع الراهن في الكويت، والتوصل إلى أفضل الحلول للتعامل مع النفايات بكافة أنواعها. جاء ذلك خلال اجتماع برئاسة وزير الدولة

لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الأحمّد، وحضور مدير عام هيئة البيئة ورئيس مجلس الإدارة الشيخ عبدالله الأحمّد ورئيس لجنة البيئة بالمجلس البلدي المهندسة مها البغلي وممثلي وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة وبلدية



■ الأحمّد يطلع الشايع على عمل منظومة النفايات

باستعمال "القوة الجبرية" لتنفيذ حكم قضائي في هذا الشأن

«الموائى»: إخلاء إحدى الشركات من الموقع الذي استولت عليه في المنطقة التخزينية الرابعة بالشويخ



■ مؤسسة الموائى

وأفادت بأن هذا هو الإخلاء الثالث خلال فترة وجيزة إذ سبق إخلاء شركة من مساحة مليون متر مربع في أرض ميناء عبدالله وشركة أخرى من مساحة 270 ألف متر مربع في المنطقة

التخزينية العاشرة بميناء الدوحة. وبينت أن إجمالي المساحات التي تم إخلاء الشركات المذكورة منها ناهز 1.5 مليون متر مربع من أراضي الدولة "وهي جزء لا يتجزأ من المال العامة".

أعلنت مؤسسة الموائى الكويتية إنصاف إخلاء إحدى شركات الخدمات اللوجستية من الموقع المستولى عليه بصورة غير قانونية في المنطقة التخزينية الرابعة بالشويخ. وقالت "الموائى" في بيان صحفي إن هذه الخطوة جاءت "بعد أن أصدر رئيس إدارة التنفيذ بوزارة العدل الأمر باستعمال "القوة الجبرية" لتنفيذ الحكم القضائي في القضية رقم 8701 لسنة 2016 إداري الحائز للحجية والصادر لصالح الموائى بإخلاء الشركة التي لم تستجب لإعلانات الإخلاء التي تم إخطارها بها بمعرفة مأمور التنفيذ بالإدارة العامة للتنفيذ".



■ ويستمع لشكوى إحدى المراجعات

شاغلي الوظائف الإشرافية وذلك خلال الاجتماع الذي عقد أمس الأربعاء. وأوضح الشرقاوي أن القرار جاء لدعم الاستقرار الوظيفي في الوزارة ولتشجيع القياديين على الإبداع والتميز، موضحاً أن التثبيت أتى بعد ورود التقارير السنوية المميزة خلال فترة انتدابهم في تلك الوظائف الإشرافية ووفقاً لضوابط الخدمة المدنية لشغل الوظائف الإشرافية. وذكر أن الوظائف الإشرافية المعتمدة بلغت 84 وظيفة، هي 24 وظيفة مراقب و60 وظيفة رئيس قسم.

وأشار إلى أن اللجنة ستعقد اجتماعات أخرى لإصدار قرارات تثبيت جديدة لتسكين جميع الوظائف الإشرافية في قطاعات الوزارة المختلفة.

والوكيل المساعد لشؤون المحاكم فيصل الخميس. من جانب آخر أكد وكيل

وملاحظاتهم. ورافق الرومي بالجولة وكيل الوزارة عمر الشرقاوي

دعا نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي إلى تذليل كافة العقبات التي قد تعترض مراجعي الوزارة وضرورة تنظيم وحسن سير أداء العمل لتقديم خدمة أفضل لهم.

جاء ذلك في بيان صحفي صادر عن وزارة العدل عقب جولة تفقدية قام بها الرومي لجمع محاكم الفروانية أمس الأربعاء للإطلاع على سير العمل وتذليل الصعوبات. وذكر البيان أن الرومي تفقد إدارة التنفيذ وقسم الإعلان في المحكمة الكلية وبعض الأقسام الأخرى بالإضافة إلى استراحة المحامين في محكمة الفروانية كما التقى بعدد من مسؤولي تلك الأقسام وبعض المراجعين واستمع لشكاوهم



■ ويتابع سير العمل

من المخصص لهم حتى 15 أغسطس 2006

«السكنية»: توزيع الدفعة الرابعة من مشروع شرق تيماء لـ «من باع بيته»



■ المؤسسة العامة للرعاية السكنية

في حين سيتم توزيع بطاقات الاحتياط يوم الاثنين المقبل على أن يتم إجراء القرعة يوم الأربعاء المقبل. ودعت المواطنين المدرجة أسماؤهم إلى الحضور شخصياً لمبنى المؤسسة في منطقة جنوب السرة الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة الواحدة ظهراً في المواعيد المحددة مصطحبين معهم البطاقة المدنية لتسلم بطاقة القرعة.

أعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية توزيع الدفعة الرابعة من مشروع شرق تيماء وفق قانون رقم "2/2015" فئة من باع بيته" وتشتمل على 97 بيتاً للمخصص لهم حتى تاريخ 15 أغسطس 2006

وقالت المؤسسة في بيان صحفي أمس الأربعاء إنها ستوزع بطاقات القرعة يومي غد الخميس والأحد المقبل